انبلاج فجر النظام الدولي الجديد متعدد الأقطاب

د. عبدعلي كاظم المعموري
أكاديمي* و باحث عراقي/ مدير مركز حمورابي

* أستاذ العلاقات الدولية/ كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

استهلال

تراوحت البشرية بالعيش في كنف نظام القطب الواحد ومتعدد الأقطاب، بين حقبة تاريخية وأخرى وكأنها دورة لقيادة العالم والنظام العالمي، تبعاً لقدرة الفواعل الأساسيين فيه، وتوزيع القوة فيه، وهو ما ظل يمهد لصعود وهبوط الدول الكبرى.

وتاريخياً أيضاً أنّ الدول الكبرى وحتى الإمبراطوريات ظلت محكومة بثلاثية معروفة، وهي متراوحة ما بين نشوء/ ارتقاء وقوة / عنفوان ومن ثم شيخوخة/ هرم، وما تبينه الوقائع التاريخية أن الآماد الزمنية لكل مرحلة غير محكومة بقانون يحددها، بل تظل نتاج تفاعلات ذات بعد عملياتي على الأرض. كما أن القوى الأخرى الصاعدة في النظام المحكوم بهذه القطبية أم تلك، تظل هي الأخرى تنازع القوة المتحكمة موقعها، وتحاول إضعافها، بالاستناد على ممكنات مختلفة من جوانب القوة والقدرة المتوافرة لها، أو باستثمار جوانب الضعف التي تظهر على بنية هذه القوة الكبرى، وتتصيد أخطاءها في السلوك إزاء الدول الأخرى، أو إداراتها للشؤون على مستوى العالم.

من المؤكد القول أن الدورة التاريخية لكل قوة توافرت لها الفرصة في الصعود والتحكم/ أو قيادة العالم، ترتبط بجانبين أساسيين، إلا وهما ممكنات القدرة التي استطاعت هذه الدولة من تحويلها إلى مصادر للقوة، وحرمان الدول المنافسة من الاستفادة من ممكناتها أو/ استثمار موقعها في الدورة، ومحاولة تجميد/ أو إبطاء خروجها من أيّ مرحلة من مراحل هذه الدورة.

فبجانب التنافس الشره ما بين القوى الكبرى أو القوى المتطلعة لقيادة العالم

ونظامه، نشهد صراعاً مفتوحاً بكل الوسائل ما بين هذه القوى، وصولاً إلى الحرب (دبلوماسية العنف) . وبالنظر للتعقيدات التكنولوجية التي أضيفت في القرن العشرين، وبخاصة في جوانبه العسكرية بما فيه الردع النووي، أضحت القوة العسكرية ليست هي القوة الوحيدة القادرة على صوغ معطيات القوة، فقد دخلت الجوانب الاقتصادية والمعلوماتية والإعلامية لتكمل أنموذج القوة الشاملة المتعددة الجوانب.

والسؤال الحري بالإجابة عليه هو: هل أننا نشهد حقيقةً مرحلة جديدة من خفوت القطب المتفرد بالقوة عالمياً، وباتجاه حالة صعود اقطاب تنازع القطب الواحد الزعامة العالمية؟

أولاً: تاريخية التعاقب في النظام الدولي

يجمع الكثير من مؤرخي العلاقات الدولية، أنّ النظام الدولي قد مر بمراحل متعددة، بدءا من معاهدة وستفاليا عام 1648، التي جمعت مختلف الممالك والإمارات الأوربية، في محاولة تنظيمية للعلاقات فيما بينها، بما يحفظ (مبدأ) السيادة القومية لهذه الدول والتي أرست دعائمه معاهدة (وستفاليا)، عبر إرساء مبدأ التمثيل الدبلوماسي ورسم الحدود السياسية بين الدول وحفظ سلامة أراضيها، على خلفية ما انتاب دول القارة الأوربية من حروب ومنازعات دامت قرابة ثلاثة قرون، وهذه المعاهدة تعد أول نواة تنظيمية سعت بجدية لإرساء دعائم نظام دولي، يستند على أسس القانون والتعاون بين أعضائه، على الرغم من اقتصاره على الدول الأوربية الموقعة على المعاهدة.

مبدأ السيادة هذا الذي شهدته أولى مراحل التنظيم الدولي، ارادت الولايات المتحدة الإطاحة به من خلال العولمة والزعم بالتدخل الإنساني أو المحافظة على الأمن الدولي، ويمكن تحديد مراحل النظام الدولي، وتعاقب القوى فيه تبعاً للآتي:

المرحلة الأولى: وجاءت هذه المرحلة بعد هزيمة نابليون بونابرت وإعادة تقسيم الأراضي الأوربية، وإعادة التوازن للمجموعة الأوربية وعودة النظم السياسية الحاكمة إلى دولها، وهي تبدأ من مؤتمر فينا عام (1815)، وتمتد هذه المرحلة حتى عام 1914.

لقد صاحب هذه المرحلة صعود الرأسمالية الناشئة، وما صاحبه من تنافس كبير بين الدول الرأسمالية الأوربية بالذات على نهب المستعمرات، وكانت بريطانيا أكثر الدول استفادةً من خيرات المستعمرات الجديدة، إذ أنها كانت أكثر الدول الأوربية تقدماً في مجال الصناعة، لهذا نلحظ خفوت الصراع العسكري داخل أوربا، ما بين

هذه الدول وتوجهها صوب التنافس الاقتصادي خارج القارة الأوربية، بالإضافة على فلسفة الرأسمالية في تحرير الأسواق وخدمة الطبقة الرأسمالية، إنهاء تدخل وظائف الدولة، بأنها سكرتارية رجال الأعمال بحسب تعبير آدم الاقتصاد الرأسمالي وأبرز منظريه (آدم سميث)[1].

بيد أن الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية البريطانية (القطبية الحقيقية) أشعلت أوار الرغبة لدى الدول الأوربية لملاحقة تقدمها، فإذا بألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية منذ مبدأ مونرو (1823) الذي ركز الجهد على باحة الحديقة الخلفية (أميركا اللاتينية)، يغذان السير قدماً لبلوغ القمة في المنظومة الرأسمالية وتالياً التربع على رأس الهرم العالمي، وإزاء التطلع الألماني وقفت فرنسا وبريطانيا بالضد من ذلك، ساند ذلك الأزمة الاقتصادية التي شهدتها أوربا (1873-1896)، والتي وفرت ممكنات الانتقال في مطلع القرن العشرين إلى مرحلة أخرى.

المرحلة الثانية: اتسمت هذه المرحلة الممتدة ما بين 1918-1945، وجاءت عقب توقيع اتفاقيات مؤتمر الصلح في فرساي، وانهيار الإمبراطورية العثمانية وقيام الثورة البلشفية في روسيا، ولعل مهماز التغير في هذا النظام الذي أقيم هو ألمانيا، نظراً لشعورها بالضعف والإذلال (فقرة ذنب الحرب) والحط من دورها، وعاولات الدول الأخرى وابرزها الولايات المتحدة الأمريكية، لتقزيمها كونها منافس قوي لها وتتمتع بقدرات صناعية وعسكرية، ومن الممكن وراثتها لبريطانيا، على عدم الرضا الياباني، مما آلت اليه أوضاع العالم بعد معاهدة فرساي والتوازن الأوربي ضد ألمانيا، وعليه يمكن القول أن هذه المرحلة، لم تحسم صعود أي دولة لتسيد النظام العالمي، وهو ما مهد تماماً لنشوب الحرب العالمية الثانية، بكي تتخلص الولايات المتحدة الأمريكية من كل منافسيها دفعة واحدة، ساندت قيام الحرب العالمية الثانية، وحصدت نتائجها التي انتهت بهزيمة ألمانيا واليابان وإيطاليا وتدمير أوربا، لذلك كانت الفرصة مواتية لأمريكا، في أن تدخل الحرب متأخرة وتحصد منافعها لوحدها، وتدفعها بعيداً عن أراضيها.

المرحلة الثالثة: هذه المرحلة بدأت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وما تمخضت عنها من نتائج، فقد اعتلت أميركا عرش الهيمنة على المنظومة الرأسمالية والعالمية إذ استفادت من الحرب ليبلغ اقتصادها وانتاجها الصناعي مستوى (39 %) من الانتاج الصناعي العالمي[2]، ولتصبح عملتها الدولار عملة التسويات الدولية بدلاً من الجنيه الإسترليني، ولتتحكم بمقدرات أوربا من خلال مشروع مارشال، وتوجهاتها السياسية والعسكرية عبر حلف الناتو، وتستثمر الوجود السوفيتي على حدود أوربا، لكي تكون قيّمةً على الأمن الأوربي.

المرحلة هذه أفرزت وجود قطبين رئيسين (ثنائية القطبية) على مستوى العالم

1- عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الحامد، عمان - الأردن، 2011، ص444.

2- فضيل التميمي، إرث الإمبراطورية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2005.

العالمي، هما المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية ومن ورائه الدول الأوربية، والقطب الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي، ومن خلفه مجموعة الدول الاشتراكية في أوربا الشرقية وبعض دول العالم.

وهو ما خلق تراصفاً أيديولوجياً حاداً ما بين القطبين الرئيسين، نتج عنه ما أطلق عليه (الحرب الباردة)، وهي نتاج لتفاهمات مؤتمر يالطا، في عدم الوصول إلى الحرب بشكل مباشر ما بين القطبين، لذلك كانت التدخلات هنا وهناك، في مساحة العالم كله، فالكثير من الحروب قد أقيمت بالنيابة عن القطبين.

المرحلة الرابعة: وهي المرحلة الممتدة ما بين عام 1991-2006، وهذه المرحلة عادت فيها القطبية المتفردة مرة أخرى للظهور على سطح النظام العالمي، تطبيقاً لنظرية السيطرة (الزعيم) التي ظهرت في الولايات المتحدة الأميركية، والتي تفترض تنظيم العلاقات الدولية بهدف الاستقرار ومنع الفوضى، والتي كانت محط اهتمام العديد من الرؤساء الأميركيين البراجماتيين، مثل بوش الأب، أو كلينتون، أو أوباما[3].

3 - بريزان نشي بلناش، جيمة "الأوليجاركية" على النظام الدولي، عرض أفيرة البريي، السياسة الدولية، العدد 187، يناير/ كانون الثاني 2012.

بعد الانكفاء السوفيتي، ومن ثم انهيار منظومته، وهو لم يكن بعيداً مطلقاً عن الرؤى والتخطيط ومشهد التحليل الستراتيجي الأميركي، فقد بدت منذ السبعينات من القرن العشرين علائم واضحة على التراجع المنتظم والمستمر في الأداء الاقتصادي السوفيتي، بجانب الأعباء الاقتصادية التي كان يتحملها الاتحاد السوفيتي في سبيل بقاء منظومته حية على أرض الواقع، رافق ذلك كله تعثر الاصلاحات الاقتصادية وانحرافها، والفصل العميق الذي سعت إليه أوربا مع أميركا لفك الروابط ما بين دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي، لهذا كله وأسباب أخرى تراوح ما بين حرية الفرد والتكنولوجيا ومستوى الرفاهية للشعوب الاشتراكية، أفضت المرحلة إلى تربع الولايات المتحدة الأميركية على عرش القطبية والتفرد والهيمنة، وبهذا فقد تم العصف بكل ترتيبات الحرب العالمية الثانية وما تلاها، ولم تعد الأمم المتحدة بوصفها رمزاً للشرعية الدولية، شاهداً على توازن القوى المثالي، (الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية وبنية الحرب الباردة) ونتاجاً لها، بل أصبحت بعد الحرب الباردة شاهداً على اختلال توازن القوى الدولية[4]. لهذا نلحظ تجاوز ترتيبات ما قبل التفرد (القطبية) / أو خفوت حتى تداولها، بناء على سطوة القوة الأميركية المتحينة للفرصة السانحة،

لم تعد الأمم المتحدة بوصفها رمزاً للشرعية الدولية، شاهداً على توازن القوى المثالي، (الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية وبنية الحرب الباردة) ونتاجاً لها، بل أصبحت بعد الحرب الباردة شاهداً على اختلال توازن القوى الدولية

4 - محمود حيدر، الدولة المستباحة من نهاية التاريخ إلى بداية الجغرافيا، ريلض الريس للكتب والنشر، ط1، بيروت، 2004، ص 299.

التي هي جزء مهم من الحلم الأميركي الذي ظلت أجيال عن الأميركيين تحلم
كحليب أمهاتهم.

ثانياً: الولايات المتحدة الأميركية والمنظمة الدولية

إنّ الآثار المتراكمة للممارسات الأميركية حيال المنظمة الدولية خلال أعوام الباردة
وما بعدها، كانت تعبر عن موقف الولايات المتحدة من الشرعية الدولية، بما
من اخضاع المنظمة تحت سطوة التمويل المالي، عندما تمنت إدارة الرئيس الأسبق
(عهد رونالد ريغان)، التعمد في تأخير سداد حصة أميركا في تمويل الأمم المتحدة
والتي تصل إلى (24 %) من موازنتها والبالغة (210) مليون دولار، كما تخلصت
في نهايات القرن عن الإفصاح عن الفساد الذي تسببت به المنظمة، وعن طريق
ابن الأمين العام السابق (كوفي أنان)، فيما يخص عقود برنامج النفط مقابل الغذاء
واستخدمت ذلك ورقة لإخضاع الأمم المتحدة وضمان سكوتها عن غزو العراق
واصدارها القرار الدولي في شرعنة احتلال العراق.

كما سبق ذلك ممارسة الضغوط على الأمم المتحدة ومجلس الأمن لإصدار القرارات
الإضافية بشأن العراق، بدءاً من الحدود إلى التعويضات.

لهذا كانت رؤيتها لدور الأمم المتحدة في أنها يجب أن تتبع الولايات المتحدة، بما
يتفق ومصالحها ورؤيتها في إدارة الأزمات، وذلك ما اتضح خلال أزمة الخليج لـ
1990، والتي ظهر فيها نفوذ الولايات المتحدة الأميركية على الأمم المتحدة وعلى
الأمن، بشكل جلي وواضح، من خلال عدد القرارات التي أصدرها مجلس الأمن
بصدد الأزمة، والذي بلغ (12) قراراً خلال مدة لا تتجاوز (4) أشهر، حيث كانت
تلك أكبر مجموعة من القرارات التي يصدرها مجلس الأمن حول أزمة واحدة، خلال
تلك المدة القصيرة منذ إنشائها[5]. وهو ما وضع أكثر من علامة استفهام حول
أداء ومسؤولية الأمم المتحدة ومجلس الأمن، إذا بات موصوفاً بدقة أن الولايات
المتحدة يمكن لها الحصول على أيّ قرار من دون مشكلة تذكر.

كما أن الولايات المتحدة باتت غير ملزمة حتى بالقرارات والمعاهدات التي
وافقت ووقعت عليها، فقد شهدت إدارة (بوش) الانسحاب من اتفاقية (كيوتو)
التي جرى الموافقة عليها وإقرارها عام 1992، وأعلنت معارضتها لمعاهدة الحظر
الشامل للتجارب النووية، وكذلك معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ
البالستية، بشكل آحادي عام 2001، ومن المحكمة الجنائية الدولية عام 2002،
بعد ما صادقت عليها إدارة كلينتون (بشرط عدم انطباق إجراءاتها عليها)[6].

لقد اعتمدت الولايات المتحدة الأميركية منذ ثمانينات القرن العشرين، سلوكاً

5 - حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، عالم المعرفة، الكويت، 1995، ص305.

6 - نعوم تشومسكي، مداخلات، آراء حرة في السياسة الأميركية المعاصرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط1، القاهرة، 2007، ص131.

منهجاً صوب التعامل مع المؤسسات الدولية، وبدأت تُشيع إلى عدم الجدوى من المنظمات الدولية، أو أنها في حل من الالتزام بمقرراتها، حفاظاً على مصالحها، وبهذا سعت إلى تجاوز كل القوانين والأعراف الدولية التي عاشت في كنفها الدول وشعوب العالم، وصاغت لنفسها قوانين خاصة بها، على وفق رؤيتها (القوانين الرمادية)، بأنها تخدم وتحافظ على أمنها القومي، حتى وإن كان بالضد من كل دول العالم.

لقد اعتمدت الولايات المتحدة الأميركية منذ ثمانينات القرن العشرين، سلوكاً منهجاً صوب التعامل مع المؤسسات الدولية، وبدت تُشيع إلى عدم الجدوى من المنظمات الدولية، أو أنها في حل من الالتزام بمقرراتها

لقد وجد كل ذلك طريقه عبر السلوك السياسي المعتمد في الألفية الثالثة، إذ عبرت عنه وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندالیزا رايس (ينبغي عدم النظر إلى المؤسسات والاتفاقيات التعددية كغايات بحد ذاتها)، وهو في الوقت نفسه استمرار لآراء الإدارة السابقة (إدارة كلينتون)، إذ أعلن وارن كريستوفر وزير خارجيتها (علينا أن نحمي مصالحنا إذا اضطررنا لذلك بشكل أحادي)[7]. فيما شن ممثل الولايات المتحدة الأميركية في الأمم المتحدة هجوماً واستخفافاً بهذه المنظمة، واصفاً إياها بالفاشلة، وهذا متأتٍ من بروز الولايات المتحدة الأميركية كقوة (Super power) في القرن الجديد، مستفيدة من أيلولة موازين القوى العسكرية والاقتصادية والسياسية لصالحها، وكأنه جزء من التخطيط للقرن الأميركي المزعوم، مرتكزاً على رؤية استراتيجية تقوم على العمل بقوة على تثبيت الوضع الراهن بعد الحرب الباردة، في ظل غياب دور موازن لقوة عظمى بحجم الاتحاد السوفيتي، وهو ما أفسح المجال إزاء الولايات المتحدة الأميركية للهيمنة على عملية تحديد دور المنظمة الدولية[8]، وبخاصة في مطلع القرن الجديد وأحداث سبتمبر. فالتعاطف والتضامن الدولي بجانب المؤسسات الأممية مع الولايات المتحدة الأميركية، استغلته هذه الأخيرة لتنتزع القرار (1373)، والذي يسمى (قانون مكافحة الإرهاب)، من دون أن يوضع توصيف أو تعريف محدد للإرهاب، يكون جامعاً مانعاً، يتم التوافق عليه أو قبوله من قبل الدول المنضوية تحت الراية الدولية، وهو ما عُد صكاً مفتوحاً للولايات المتحدة وشرعنة للحروب الاستباقية الأميركية، من دون العودة إلى مجلس الأمن لاستحصال الموافقة، وما يسّر لها من ثمّ استهداف أي بلد تتطلب استراتيجيتها ومصالحها الذهاب اليه، وهذا ما تأكد من غزو العراق من دون تفويض دولي، اذ لم تكن القضية تنصب على أسلحة الدمار الشامل، بل هي لإسقاط النظام واحتلال العراق، وإعادة رسم خرائط المنطقة تحضيراً لمشروعها «الشرق الأوسط الجديد»، وتأمين الأعماق لإسرائيل.

إنّ موقف الولايات المتحدة من الشرعية الدولية، كان من المفترض أن يؤدي إلى

7 - Bernard W. Kupping & Others, Unilateralism Side of Policy Strategies?, Peace Research Institute Pif – Reports, no 57, (Frankfurt), 2000, p.18.

8 - محمد السيد الصعيد، مستقبل النظام الدولي بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1992، ص231.

حدوث مواجهة بين الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بشكل عام، ومن بينها الدول الأوربية (فرنسا وألمانيا)، والصين وروسيا، بصورة خاصة، مع صعود تيار المحافظين الجدد ووصول (جورج بوش الابن) وتبني مشروع القرن الأميركي.

على الرغم من تقاطع الرؤية بين هذه الاطراف مع الرؤية الأميركية للنظام العالمي الذي نشأ بعد انهيار القطب المناهض لأميركا، فالرؤية الأميركية أقيمت على العمل بقوة وبجد لمنع ظهور أيّ منافس عالمي لها، بحسب مفهومها للقيادة الكونية التي تسعى للاحتفاظ بها في هذا القرن، مفترضة جر الأوربيين كتقليع وراءها، مع إدراك الولايات المتحدة جيداً، أنّ أوربا الموحدة من شأنها أن تقوض السيادة الأميركية على العالم، لاسيما وأن اعتقاد الأوربيين راسخ، بأن عوامل التهديد التي خيمت في ظروف الحرب الباردة ووجود الاتحاد السوفيتي، قد ولت وانتهت بتفكك هذا الأخير، وعليه لا بدّ من أن تعمل الدولة الأوربية الموحدة على صوغ سياسة أمنية ودفاعية مشتركة ومستقلة عن الناتو، وهو ما رأته المؤسسة العسكرية والأمنية الأميركية تناقضاً مع ما سمي آنذاك (وثيقة البنتاجون- 1992)، التي تنص على عدم قيام أيّ شكل من أشكال التحالف الأمني أو العسكري الأوربي المستقل عن حلف الناتو، لأن من شأن ذلك تقويض حلف الناتو ونزع هيمنة أميركا على أوربا.

الرؤية الأميركية أقيمت على العمل بقوة وبجد لمنع ظهور أيّ منافس عالمي لها، بحسب مفهومها للقيادة الكونية التي تسعى للاحتفاظ بها في هذا القرن

لهذا ذهبت الولايات المتحدة الأميركية للتلويح بالقوة الصلبة (sold power) لتفرض ما لا تستطيع فرضه بالإمكانات الأخرى، متعمدة إخافة الكل تحت ضغط القوة العسكرية المفرطة (فائض القوة)، واستطاعت فعلا أنّ تجبر الآخرين على قبول قواعدها في قيادة العالم، حتى وإن كان ذلك لأجل قصير كما حدث.

لقد ارتكبت الولايات المتحدة الأميركية خطأ استراتيجياً، عندما ذهبت بعيداً جداً، في التلويح بالقوة واستخدامها، لاسيما وهي القوة العسكرية الأولى في العالم، كونها تنفق أكثر من نصف إنفاق العالم عسكرياً، إذ السعي لإظهار القدرة الأميركية أثبت حدود تلكم القدرة[9].

كما عبرت عنه مادلين أولبرايت وزيرة خارجية أميركا إبان إدارة (كلينتون): فاستخدام القوة على نطاق واسع ، أفضى إلى ثلاث نقائص أساسية وهي[10]:

1 - إظهار عيوبها التكتيكية والتعبوية.

2 - إنهاء حالة الرهبة والتخوف من قوة لم يكن هناك تقدير نهائي لطاقاتها قبل استخدامها فعلياً.

9 - مادلين أولبرايت، العنوان والمصدر، ترجمة عمر الأيوبي، الدار العربية للعلوم -ناشرون، بيروت 2005، ص166.

10 - سعد البزاز، إعلام الحروب، الأهلية للنشر والتوزيع ط1، عمان 1999، ص24.

3 - تحفيز الآخرين على تنشيط قدراتهم العسكرية لموضعي مواجهة صارت أمرا واقعاً، وهو ما يشر للقوى غير القائمة بالفعلية الأمريكية الواحدة على العالم، بأشكال مختلفة سياسياً واقتصادياً وحتى عسكرياً.

لهذا لم يعد بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية، إدامة توجهات ما بعد الحرب الباردة، على مدى زمني أطول مما اقتضته، كفرصة سانحة توافرت في ظروف خاصة، حتى وإن عملت على استجداء رضا هذه الدولة أو تلك.

إن أيّ قوة في العالم، حتى وإن كانت بمستوى إمبراطورية، يجب أن لا تغمض البصيرة عن اللحظة التاريخية الفارقة في ظهور علائم الشيخوخة والهرم على قوتها المهيمنة

ثالثاً: وهن الهيمنة

من أبرز ما قدمه التاريخ، هو أن أيّ قوة في العالم، حتى وإن كانت بمستوى إمبراطورية، يجب أن لا تغمض البصيرة عن اللحظة التاريخية الفارقة في ظهور علائم الشيخوخة والهرم على قوتها المهيمنة[11]، وتستشعر محاولة الآخرين طرداً مع توافر عناصر القوة والمنعة لديهم في تبوء موقعها أو منافستها عليه.

11 - المؤلف بدلالة عبد علي كاظم المعموري ووصال نجم العزاوي أمريكا والشيخوخة العسكرية، المركز العراقي للدراسات الستراتيجية، عمان - الأردن، 2010.

وهذه ارتقت في الإدراك لأن تصبح بدهية لا تحتاج إلى أن يجري إثباتها، ومن خلال جرد حساب السلوك السياسي والاقتصادي والعسكري الأمريكي طيلة أكثر من عقد ونصف من الزمن، إشاحة الأوضاع عن أن هناك خميرة تتبلور لإعادة تنظيم العالم بعيداً عن منطلق التفرد، والهجمونية[*]، حتى مع محاولات الولايات المتحدة الأمريكية من التنازل واستدعاء مجموعة (G-7) مرة وتوسيع هذا إلى مجموعة (G-20)، رغبة منها في استثمار تطلعاتها وصعودها الاقتصادي، وهو ما يشير إليه (برتران بادي) تنظيم القلة (الأوليجارشية)[12].

*- مفهوم صكّه المفكر الإيطالي (انطونيو غرامشي) ويراد منه الرضا بالقوة.

والمقصود بها أن يكون حكم النظام الدولي في يد قلة قوية، وهو ما أطلق عليه (دبلوماسية أعضاء النادي)، أو السبعة الكبار، أما دعوة روسيا في عهد يلتسين في هذا النادي، فهي لتناول الحلوى فقط وليس للمائدة.

12 - برتران بادي، دبلوماسية التواطؤ، مصدر سابق، الصفحة نفسها.

ومع كل هذا اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التنازل قليلاً، في أخريات حكم بوش الابن بأن تتوسل بدول مجموعة (G-20)، لتحملها جزءاً مما تسبب به القطاع المالي الأمريكي، والذي عرض العالم إلى أزمة مالية - اقتصادية، كادت أن تعصف بالاقتصاد العالمي، وبمستوى أكثر من أزمة الكساد الكبير (1929-1932)، والتي سببها أيضاً قطاع سوق الأوراق المالية (البورصات) الأمريكية، إن الترنح بفعل تعدد الأزمات الذي باتت تشهده الولايات المتحدة الأمريكية[13]، سواء في أداءها كقائدة

13 - الأرقام الواردة مأخوذة من: عبدعلي كاظم المعموري، انهيار الإمبراطورية الأمريكية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2012.

◄

للعالم في القرن الحادي والعشرين، أم في المجال الاقتصادي كأكبر اقتصاد عالمي (24 %) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وبما قيمته (14) تريليون دولار، بالإنفاق عسكري تجاوز (650) مليار دولار، وبما يساوي (54 %) من الإنفاق العالمي وبفيض دولاري هائل (غير مستند على القدرات الاقتصادية الحقيقية)، وأكثر من (737) قاعدة عسكرية في مختلف بقاع العالم، لابد أن يكون لذلك ثمن وهو ثمن (التطلع الإمبراطوري)، إذ كشف أعصار كاترينا وما تلاه من أزمة الرهن العقاري عن ظهور علائم انهيار بنيوي كبير في جسد القوة الأكبر في العالم، فمستويات الفقر في تصاعد مضطرد، تقدرها بعض المصادر (44) مليون أمريكي، و(29) ولاية لا يحصل الفقراء فيها على ضمان صحي، ولعل الأبرز من المعطيات التي تخص قدرتها التنافسية هو ارتفاع كلف الإنتاج بنسبة (9,4 %).

مع تصاعد مستويات المقاومة الإسلامية في العراق إلى الحد الذي غير من معادلة التوازن في الفعل العسكري، بحيث أضحت معنويات الجنود الأميركان في عام 2011، في أدنى مستوياتها، وهو ما بدا ينذر بحصول هزيمة كبرى للولايات المتحدة الأميركية، ربما أكبر من هزيمة فيتنام

رافق ذلك تراجع كبير في مستويات التجنيد لخدمة أهداف الهيمنة والتحكم والسيطرة على العالم، وتصاعد مستويات الهروب من الخدمة العسكرية في العراق وأفغانستان، حتى لضباط كبار في الجيش الأمريكي مع بلوغ الانتحار، وما يسمى بأمراض ما بعد الصدمة، من مثل الاكتئاب والانفصام في الشخصية والهلوسة العقلية ومختلف الأمراض النفسية إلى مستويات مريعة حتى بلغت (22 %) عام 2010 مقارنة بـ (10 %) عام 2004، مع تصاعد مستويات المقاومة الإسلامية في العراق إلى الحد الذي غيّر من معادلة التوازن في الفعل العسكري، بحيث أضحت معنويات الجنود الأمريكان في عام 2011، في أدنى مستوياتها، وهو ما بدا ينذر بحصول هزيمة كبرى للولايات المتحدة الأميركية، ربما أكبر من هزيمة فيتنام.

لهذا سعت الولايات المتحدة لإخضاع جميع التفاعلات الدولية، لأسلوب حتمية العبور بالمركز، فستجد أن هناك أكثر من محاولة أمريكية لتثبيت ذلك الأسلوب، فكل شيء في العالم يجب أن يمر عن طريق أمريكا، بدءاً من الصراع العربي- الإسرائيلي، مروراً بكوسوفا (البلقان)، الخليج، العراق، السودان، القضية الإيرانية وأصبحت أمريكا هي المركز الذي يجب أن تمر عبره جميع التفاعلات، وليس لبقية القوى في هيكل النظام الدولي من نصيب في المشاركة في صنع القرار الدولي.

رابعاً: طور التشكل للنظام الدولي الجديد

بحسب منطق نظرية تحول القوة (Power Transition)، فإن عدم قدرة بقاء

الدولة (القانعة) الولايات المتحدة الأميركية، في كبح جماح (الدول غير القانعة)[14] أو الصاعدة، أي في النسق الأول من دوائر القوة، من مثل الصين، الاتحاد الأوربي، روسيا، اليابان، الهند، البرازيل وتركيا. توزيع هذه القوى في دوائر حول النواة أو المركز، فكرة ليست جديدة جاء بها اوغانسكي بل تعود في أصولها إلى كتاب نظرية المركز والأطراف ذائعة الصيت، وقد جاء بها بول سويزي، محاولا من خلالها إثبات أن الدول في الأنساق (الدوائر) تنتظم حول مركز المنظومة (النواة)، وأن إشغال الموقع في أي مستوى من مستويات النظام الدولي، يعتمد على معادلة القوة التي تحتكم عليها الدولة، بينما حاول اوغانسكي توظيف هذه الفكرة على تراتبية الدول في النظام الدولي، والتي تستند (أيّ دالة) على الدور الذي تؤديه في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى موقعها في النظام الدولي، فكلما امتلكت الدولة عناصر قوة إضافية سواء أكانت اقتصادية أو عسكرية أو تكنولوجية، ازدادت فاعليتها وتطلعها نحو إشغال موقع أعلى في محيط العلاقات الدولية. وهي بذلك تسعى بشكل حثيث نحو نسق أرقى، استناداً إلى معطى أن التغير في مراكز القوى هو ظاهرة مستمرة.

إن الولايات المتحدة الأميركية تمارس (سياسة القضم) لمصالح هذه الدول في مختلف بقاع العالم، لاسيما لأوربا في شمال افريقيا، وللصين على امتداد العالم، ولروسيا في المنطقة الرخوة (دول اسيا الوسطى)

إن مساحة عدم القناعة لدى (الدول الصاعدة)، قد ازدادت رويداً رويداً مع ظهور علائم الشيخوخة المبكرة، لدى الدولة القابضة على هرم النظام، ولهذا شهد العالم تبلور معطيات حقيقية وليست شكلية، تعارض سياسات الولايات المتحدة الأميركية، على خلفية ما أصاب العالم من أضرار على خلفية هذه الهيمنة، بجانب السلوك الأميركي حيال القوى الرئيسة، وما هو محتمل من ذلك في المستقبل، بعدما تيقنت هذه الدول أن الولايات المتحدة الأميركية تمارس (سياسة القضم) لمصالح هذه الدول في مختلف بقاع العالم، لاسيما لأوربا في شمال أفريقيا، وللصين على امتداد العالم، ولروسيا في المنطقة الرخوة (دول آسيا الوسطى).

إلا أن عام 2007، شهد أول رسالة قوية توجهها روسيا والصين، لمحور الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، عندما قامتا مجتمعتين بنقض قرار أميركي- بريطاني بشأن ميانمار، وتكمن رمزية هذا الفيتو المزدوج، أنه أول فيتو مزدوج يستخدم في مجلس الأمن منذ انتهاء الحرب الباردة، وأول موقف حقيقي إزاء الهيمنة الأميركية، وكذلك أول فيتو (روسي- صيني) مشترك منذ عام 1972[15].

وهو يأتي مصداقاً للرؤية الروسية الجديدة بقيادة بوتين، فقد شن هذا الأخير في العام نفسه، هجوماً حاداً على نمط السياسة الأميركية، واتهمها بأنها (تجر العالم بقوة نحو الفوضى وعدم الاستقرار)، وحمل سياسة القطب الواحد،(مسؤولية

14 - تعبير الدول القانعة أو غير القانعة تعبير أطلقه (اوغانسكي) ينظر

Parag Khanna, A second tour through the second world, World Politics Review, October 2010.

15-http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=21228&Cr=myanmar&Cr1.

تفجر الأزمات الاقليمية والعجز والفشل في قيادة العالم)[17].

16 - وحيد عبد المجيد، موسكو - واشنطن: عام جديد وبداية جديدة، الاهرام، 23 يناير 2008، ص 7.

كما أجرت دول معاهدة شنغهاي مناورات عسكرية ضخمة هي الأولى من نوعها على الأراضي الروسية في مطلع صيف عام 2007، وطلبت الولايات المتحدة حضورها كمراقب ورفض طلبها، بينما تم حضور الهند وإيران بصفة مراقبين[18].

17 - إيمان فكيمي، واشنطن وواشنطن: دبلوماسي تتأهب لمواجهة جديدة، السياسة الدولية، الاهرام، العدد 169، يوليو 2007، ص 8.

وعليه لم تعد موسكو تصوت بالإيجاب على القرارات التي يصدرها مجلس الأمن وغالباً ما تكون هذه القرارات أمريكية الصياغة والمصالح، ونادراً ما صعدت تلويحها باستخدام حق الفيتو طوال السنوات الممتدة من عام 1990 - 2008.

كما أن الدبلوماسية الروسية (نجحت في إقامة تحالف أو تفاهم مشترك مع كل من الهند والصين، وهذا ما أثار مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من تحوله الى تحالف ستراتيجي، لاسيما وأن ما يجمع هذه الدول هو موقفها من نية النظام العالمي وقناعتها بتوسيع دور المجتمع الدولي وبشكل خاص محورية دور الأمم المتحدة في مواجهة تحديات العصر)[18].

18 - أنور محمد، عودة الروس، مقالة بمجلة نقاد، تريبكا الروسية، العدد 3، السنة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005، ص 2.

وهو ما يشكل توافقاً مع هواجس كبير الستراتيجيين الأمريكيين (زبغنيو بريجنسكي) هل باستطاعة أمريكا المحافظة على موقعها الخاص على المدى الطويل؟ فنجده متذبذباً في توفيق اجابته ما بين قناعته الايديولوجية وبين مخرجات الواقع، الذي يراه يتشكل شيئاً فشيئاً، على الرغم من دعمه اللامحدود للدور الأمريكي في العالم عندما يقول في كتابه (الفوضى)، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد غادرت القرن العشرين، محمولة على التناقض، فهي تربع على قمة العالم من خلالها قوتها الشاملة، ذات البعد الرباعي[19]:

19 - زبغنيو بريجنسكي، الفوضى، ترجمة مالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان الاردن، 1999، ص 75.

- الوصول العسكري العالمي.
- الدور الاقتصادي العالمي.
- الجذب الثقافي- الفكري العالمي.
- المعضلة السياسية العالمية.

إزاء تجمع القوى المعارضة للدور الأميركي، سعى الرئيس الأميركي (أوباما)، إلى محاولة إعادة تعريف الدور الأميركي العالمي، بحيث تتم المحافظة على الحلم الأميركي

وإزاء تجمع القوى المعارضة للدور الأميركي، سعى الرئيس الأميركي (أوباما)، إلى محاولة إعادة تعريف الدور الأميركي العالمي، بحيث تتم المحافظة على الحلم الأميركي، ولا تفقد فرصتها في أمركة العالم. وعليه كان من أولوياته الأساسية إعادة اقناع أوربا الموحدة واليابان إلى خدمة الدور الأميركي، بعد موقف كل فرنسا (ساركوزي) وألمانيا (ميركل)، تجاه الأزمة المالية، والدعوة إلى إعتماد عملة عالمية جديدة، وهو مطالبة

ضربة قاصمة للاقتصاد الأميركي، كون هذه الأخير يعتاش على (الريع الدولاري).

وعليه فإن الدعوة الأميركية لإيجاد مساحة من التعاون الثلاثي الجنوني (الولايات المتحدة الأميركية- أوربا الموحدة- اليابان)، هي دعوة لا ترتكز على التوازن مطلقاً، وخاصة لأوربا الموحدة، فطالما أن الولايات المتحدة الأميركية تعمل بأسلوب الجراد، على قضم مناطق النفوذ والمصالح الأوربية/ أو فرض تقسيم المصالح فيما بينهما، مع بعض الفتات إلى الدولة اليابانية، فإن هذا يؤشر من دون لبس، حالة ما بين حالتين هو:

- إعادة انتشار جديد وتوسع للمصالح الاميركية عالمياً.

- إعادة تقسيم المصالح مع الشركاء بغية جلبهم للمشاركة في دعم التطلع المنفرد لأميركا في العالم.

وأحداث ليبيا برهنت على مصداقية ذلك عندما سعت الولايات المتحدة الأميركية، إلى تبني تغيير النظام الليبي تم الفت عبء ذلك على أوربا، والحال ذاته ينطبق على الحالة السورية، فبجانب الولايات المتحدة، تم إشراك فرنسا بقوة، وعلى وفق هذه المعطيات فما تواجهه معظم البلدان النامية والعربية والاسلامية بخاصة، هو أنها أشبه ما تكون بمواجهة مع الدولة (الأميركية - الأوربية - اليابانية) الموحدة، ولكن لحساب أميركا، التي تحاول مرة أخرى إعادة صناعة العدو، ولكن هذه المرة هو عدو (صيني - روسي)، لأنها تعي تماماً ما هو التطلع الروسي أو الصيني وهو محط مراقبة دقيقة دائماً، فقد أدلى زبيجنيو برجنسكي بدلوه أيضاً[20]، في صورة التهديد الصيني للمصالح الاميركية، موجها النصائح لإدارة أوباما في كيفية التعاطي مع الصين، لتفادي تصعيد الأزمة، مشيراً إلى أن هناك اختلافاً في المنظور التاريخي لكل من الصين والولايات المتحدة وهو ما يؤثر في رؤيتهما للأزمة، فالصين ترى أن التطور التاريخي يصب في مصلحتها، ويتزايد عندها الإحساس بالثقة والقوة، كما تقل رغبتها الآن في اتخاذ أيّ خطوات قد تؤدي إلى (هز القارب)، أي تهديد الأوضاع التي تراها مواتية لها الآن. أما الولايات المتحدة، فتجد نفسها في موقع مختلف تماماً، حيث يسود النقاش حول تراجع قوتها، كما تعاني أعباءها الخارجية المتعددة، ولذلك فهي مهتمة بحشد الجهود لاتخاذ عمل جماعي للتعامل مع الأزمة، وتشعر بالإحباط حين يرفض الآخرون (مشاطرتها أعباءها الجسيمة).

الصين ترى أن التطور التاريخي يصب في مصلحتها، ويتزايد عندها الإحساس بالثقة والقوة، كما تقل رغبتها الآن في اتخاذ أيّ خطوات قد تؤدي إلى (هز القارب)

20 - Zbigniew Brzezinski, America and China s First Big Test, Financial Times, Nov. 23, 2010.

وسبق لـ (بول كنيدي)[21] أن أشار إلى ضرورة التخفيف من حالة التقاطع مع القوى

21 - Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers, First Vintage Books Edition, 1989 s. 204

المساعدة، وأبرزها الصين، وهو ما يتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلاً تقديم قدر من التنازلات، تحت شعار (التعاون) و(المشاركة في المسؤولية). وفي نظره، أن هذا بمقدوره المساعدة على خفض مستوى التراجع في قوتها، وإخدارها. وإدراكاً مبكراً منه إلى أن منطقة شرق آسيا، ستكون مرشحة بقوة لتكون مسرحاً لمواجهة محتملة بين الولايات المتحدة والصين.

إلا أنّ روبرت كاجان (أحد أقطاب المحافظين الجدد)، الذي أصدر في شباط فبراير 2012، كتاب العالم صنع أميركي (The world America Made)، ويستهل كتابه بطرح تساؤلين رئيسين، مفادهما: هل تواجه أميركا تراجعاً في مكانتها كقوة عظمى؟ وهل يواجه الأميركيون خطر أن تمارس دولتهم الانتحار الاستباقي، الذي تمارسه القوى العظمى قبل سقوطها؟. والفكرة الأساسية هي التشكيل بكل ذلك، وبأطروحة بول كنيدي عام 1987، عن التمدد من أقطاب المشروع الأميركي.

هل تواجه أميركا تراجعاً في مكانتها كقوة عظمى؟ وهل يواجه الأميركيون خطر أن تمارس دولتهم الانتحار الاستباقي، الذي تمارسه القوى العظمى قبل سقوطها؟

بيد أن ما يدحض هذه الثقة والتفاؤل المفرط عند روبرت كاجان، هو احتدام النقاش الفكري في الولايات المتحدة حول المستقبل في ظل التغيرات الحادثة في شكل النظام الدولي، وتحولات ميزان القوى من الغرب إلى الشرق (القارة الآسيوية)، بين تيارين، يرى أولهما أن الولايات المتحدة في طور التراجع، الذي يجعلها تلحق بغيرها من القوى الكبرى والحضارات العظمى، التي سبق أن فرضت هيمنتها على العالم وشكلته، ثم تراجعت واندثرت خصوصاً مع تآكل الديمقراطية الأميركية، وإنهاك اقتصادها بالحروب غير المبررة وتعرضه لأزمات عاصفة في العقد الأخير، وهو ما أدى لعدم قدرة واشنطن على التحكم في مسارات الأمور، ومجريات الأحداث في العالم مع تساقط حلفائها في مختلف مناطق العالم، وبروز قوى عظمى أخرى تتنافس على دورها، في حين يرى أنصار التيار الثاني، أن القوة الأميركية لا تزال في ذروتها، وأنها أبعد ما تكون عن التراجع.

لقد قدم المحلل الاقتصادي جيديون رخمان، في كتابه (عالم المعادلة الصفرية) رؤية مفادها أن النظام العالمي قد دخل بعد الأزمة المالية، مرحلة تتسم بالتغير الجوهري، فلم تعد الولايات المتحدة تقود النظام العالمي بلا منافس[22].

لقد حل التنافس والنزاع محل التعاون، وأصبح الصعود الآسيوي مرتبطاً بفقدان أعداد كبيرة من الأميركيين العاديين لوظائفهم، كما أضحت المشاكل الاقتصادية تهدد الوحدة الأوروبية والعملة الأوروبية، وعليه فالتقدم المحرز لآسيا تم على

22 Gideon Rachman, Zero-Sum World, Politics, Power and Prosperity after the Crash. London, Atlantic Books, 2010, pp. 211-.

حساب الولايات المتحدة وأوروبا. وأصبح صعود الصين الاقتصادي يضغط بشكل واضح على علاقاتها إقليمياً ودولياً، وخاصة مع الولايات المتحدة، في إطار انتقال حقيقي وملموس لمقادير القوة الاقتصادية من الدول الصناعية الغنية في الغرب، إلى الاقتصادات الصاعدة في آسيا[23].

23 - عادل أبو الخير، أمريكا وعالم متغير، سياسة دولية العدد 187، القاهرة، أبريل 2012.

في أحدث ما أدلى به زبيغنيو بريجنسكي، جاء عبر كتابه الصادر عام 2012، رؤية ستراتيجية: أميركا وأزمة القوة العالمية، يشير إلى أن على الرغم من كون أميركا حاملة ثقافة الغرب، والتي حمته خلال الحرب الباردة، الآن هي في طور التراجع. ويرى بريجنسكي أن ارتفاع حالة الإحساس الثوري الشعبي في البلدان الإسلامية، من شأنه أن يؤدي إلى تراجع في قدرة الغرب وأميركا تحديداً[24].

24 - Zbigniew Brzezinski, Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power, New York: Basic Books, 2012, P.34.

كل ذلك يقع في إطار انتقال حقيقي وملموس لمقادير القوة الاقتصادية من الدول الصناعية الغنية في الغرب، إلى الاقتصادات الصاعدة في آسيا. وقد أفاض المحللون الاقتصاديون، في وصف معالم انتقال القوة الاقتصادية إلى آسيا، من رصد آلاف الآسيويين الذين استطاعوا تخطي خط الفقر، إلى حجم الإنفاق الضخم على مشروعات البنية التحتية (الأكبر في العالم)، إلى معدلات النمو العالية التي لم تتأثر بالأزمة العالمية.

هذا التحول الكبير ليس هو وليد اللحظة بالطبع، فقد رصده مبكراً المؤرخ بول كينيدي، الذي تنبأ بتحول القوة الاقتصادية إلى منطقة الباسيفيكي، وأشار في كتابه (صعود وهبوط القوى العظمى)، إن المعطيات التي فرضها الواقع الدولي من تصاعد قوى ذات ثقل اقتصادي وسياسي متصاعد ومستمر، يبدو من الصعب أن يتراجع أو يقف عند مستوى معين، في ضوء المعطيات الراهنة، ومن قبله بزمن بعيد تنبأ الزعيم الصيني ماوتسي تونغ (بأن الشمس سوف تشرق مجدداً من الشرق، بعدما طال الوضع المقلوب، الذي ظلت الشمس فيه تشرق من الغرب)[25].

تنبأ الزعيم الصيني ماوتسي تونغ (بأن الشمس سوف تشرق مجدداً من الشرق، بعدما طال الوضع المقلوب، الذي ظلت الشمس فيه تشرق من الغرب)

25 - نقلاً عن: عبدعلي كنعان المعموري، النعيم الأمبراطوري، مصدر سابق، ص 368.

فأميركا لا تخشى اقتصادياً، إلا من الصين، فأينما يممت أميركا بوجهها في الأرض، ستجد الصين أمامها، وقوتها الاقتصادية هي الوحيدة القادرة على تجاوز القوة الاقتصادية الأميركية خلال العقدين القادمين.

ويستبعد بريجنسكي أيَّ تحد اقتصادي للولايات المتحدة الأميركية، ويستدعي كل التحديات الأخرى بما فيها الحرب، عندما يعرض التحديات الخمس التي يمكن أن تواجه الولايات المتحدة مستقبلاً، وهي[26]:

26 - زبيغنو بريجنسكي، الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2003، ص 22.

1 - حرب استراتيجية مدمرة وخطرة تكون الولايات المتحدة طرفا فيها ضد قوى كبرى مثل روسيا أو الصين.

2 - الحروب الإقليمية التي قد يستخدم فيها السلاح النووي مثل ما قد يحدث بين الهند وباكستان أو إيران وإسرائيل.

3 - حروب إنهاء وعرقية في مجتمعات غير متجانسة.

4 - توجيه ضربات ضد أهداف مهمة مثل ما حصل في 11 أيلول 2001.

5 - الإرهاب الالكتروني لشل البنى التحتية للدول المتقدمة.

ففي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، قد أظلنا في إحدى اللحظات التاريخية النادرة التي تبدى فيها التحولات الكبرى للقوة بشكل جلي، لما يعتقد أن العالم في نهاية العقد الحالي، سوف يكون مختلفا تماما، عما كان عليه في القرن الماضي، فالاستراتيجية الهيمنة لا يمكن أن تدوم إلى ما لا نهاية، وإن التجربة التاريخية أثبت أن إمكانية البقاء والسيطرة لمدة طويلة، لا يمكن أن تستمر، لأن الهيمنة الأمريكية ستخلق المقاومة للتخلص منها، مثلما حصل لفرنسا أيام حكم نابليون وهيمنتها على أوربا.

أي إن الولايات المتحدة تحاول الاستفادة من التاريخ من أجل تجنب سقوط إمبراطوريتها، فالمفكرون الستراتيجيون الأمريكيون، يرون أن الثورة ضد الهيمنة حتمية، ولذلك فإن هذا الأسلوب لحكم العالم لم يعد ممكنا، ومن الضروري التحول نحو أسلوب آخر يحفظ للولايات المتحدة مكانتها كدولة عظمى، والمحافظة على مصالحها القومية وبقائها القطب الأكثر فاعلية، هذه الأهداف الستراتيجية هي الغاية الأمريكية العليا.

خامساً: تحول القوة

الجدل الدائر حول فكرة التحول من الهيمنة إلى القيادة، من شأنه أن يوفر القناعة التامة لدى الأقطاب التي تنظر فرصتها في المساهمة في تشكيل النظام الدولي، بأن الضعف وعدم القدرة الأمريكية على فرض هيمنتها على العالم باتت حقيقة ماثلة، ولابد من الذهاب إلى نظام آخر أكثر سعة في المشاركة والتعاون ما بين أطراف الفاعلين، لاسيما أن تزايد عدد الدول المتطلعة إلى السعود إلى سدة السلطة الاقتصادية والسياسية، قد أخذ طريقه ولا يمكن إيقافه، فالاتحاد الأوربي والصين واليابان وروسيا والبرازيل وتركيا، كلها باحثة عن فرصتها، لهذا لم يعد ممكنا استمرار سياسة الهيمنة في عالم متعدد الأقطاب، وهو ما أجبر الولايات المتحدة على القبول بقواعد جديدة لنظام دولي جديد.

لذلك تسعى الستراتيجية الأميركية إلى إقامة وتغيير تحالفاتها، في ظل سقوط الكثير من حلفائها في المنطقة العربية بشكل خاص، فالتحالفات في ظل الهيمنة ستكون مختلفة عما هي عليه في ظل القيادة، مرة ذات طابع اقتصادي لمحاصرة القطب المنافس لها بقوة وهو الصين، ومرة أخرى سياسية - عسكرية لمحاصرة القطب الروسي.

التحالفات في ظل الهيمنة ستكون مختلفة عما هي عليه في ظل القيادة، مرة ذات طابع اقتصادي لمحاصرة القطب المنافس لها بقوة وهو الصين، ومرة أخرى سياسية - عسكرية لمحاصرة القطب الروسي

وترغب الولايات المتحدة في انتهاج أسلوب جديد جزء كبير منه يتم عبر الحلفاء (كما يجري الآن في المنطقة العربية)، أساس هذا الأسلوب هو التعاون والمسؤولية الجماعية لحل أزمات العالم، بشرط أن يبقى كل هذا تحت القيادة والسيطرة الأميركية، وهي محاولة لتنفيس الموقف من الهيمنة، مع الحفاظ على الدور الأميركي ذاته، بحجة أن الاقطاب الأخرى غير قادرة على خلق انطباع قيادي على الساحة العالمية، وهي محاولة التفافية على الرفض المركب للدور الأميركي في العالم، فالإلتفاف ذاته يجري على ثورات الشعوب المقهورة بحكامها المصنعين أميركياً. ألم يقل ونستون تشرشل يوماً، (إن المشاريع الكبرى تحتاج لحمايتها إلى حرس من الاكاذيب).

إن الحفاظ على القيادة وفق النظرة الأميركية، يكون باتجاهين، الأول: السعي الأميركي لضمان ونشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والتدخلات الإنسانية، وتقديم كل أنواع المساعدة والدعم الدولي، أما الاتجاه الثاني: فيتجسد بالردع واحتواء الأعداء الذين يمكن أن يشكلوا مستقبلاً تهديداً لها.

وتعطي الولايات المتحدة الأميركية الحق لها وحدها فقط، في خلق مناطق نفوذ تابعة لها، تزعم من خلالها الحفاظ على التوازنات، بحيث يكون بمقدورها لوحدها تصحيح الاختلال المتوقع حدوثه في موازين القوى الإقليمية.

إن الخروج الروسي - الصيني على العالم بقوة، إبان الأزمة السورية، قد كشف بوضوح عن انبلاج فجر جديد لإيقاف النظام الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة الأميركية بعيد الحرب الباردة، والذي يتقدم نحو الأقطاب (المراكز) المتعددة، كما يراه الروس والصينيون، ولم تعد أميركا مركزاً مقبولاً لصهر تفاعلات العالم، فالدول المنضوية تحت مجموعة (البريكس) التي تجمع الصين وروسيا والهند ...الخ، ستكون قطباً اقتصادياً - سياسياً - عسكرياً كبيراً، من الممكن له أن يعيد التوازن إلى النظام العالمي من جديد.

لذلك كما يدعو بريجنسكي (رؤية ستراتيجية)[27] الولايات المتحدة الأميركية، أن

27 - Zbigniew Brzezinski, Strategic Vision, oper, p-110.

تُدبر وتنظم هذه القضايا مع دول صاعدة، من مثل الصين وروسيا والبرازيل والهند وغيرها، لأن كل دولة من هذه الدول تعمل الآن على تقوية عملاتها في هذه الأمور، بدءاً من البحار انتهاءً بالفضاء، وهو اعتراف صريح من أحد أعمدة الستراتيجية الأميركية، بأنه لا مناص إزاء الحفاظ على مستقبل المصالح الأميركية من التعاون والمشاركة مع هذه الدول، بل يذهب أبعد من ذلك إلى القبول بإيران دولة نووية.

لعل أبرز ما قدمته المرحلة التاريخية الممتدة ما بين 1991 - 2011، أي عقدين من الزمن المتوزع على قرنين مختلفين، هي أنها سجلت أسرع انهيار للقطبية المتفردة على طول تاريخ العالم، واسترزاع مبكر لظهور قوى دولية تنازع القوة المهيمنة سلطتها، وتأذن لعالم يتشكل من الرصيد الاقتصادي كقاطرة لعناصر القوة الأخرى.

إنها بحق اللحظة التاريخية ومفصل تاريخي إمتاز عن غيره من المفاصل على طول تاريخ البشرية، في ظهور القوى وتكورها واضمحلالها، وهو ما يأذن أن عالم التكنولوجيا الفائقة والمجتمعات الرقمية، لا يمكن له أن يكون مرتهناً لرؤية واحدة وأسلوب واحد، حتى وإن كانت محمولة على قوة متوحشة.◆